

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

8 ربيع ثانی 1437 - 18 يناير 2016





## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## قانونيات: الأحكام تطورت لصالح المرأة بسرعة وردع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819941.htm>

أقرت قانونيات وحقوقيات بتطور الأحكام القضائية لصالح المرأة، عما كان سابقاً، خاصة في معدل سرعة البت في القضايا، وإنصاف المتظلمات.

واعتبرن الحكم الذي أصدرته محكمة جدة ضد مواطن سب وقذف زوجته، بالسجن والجلد بالإضافة إلى الحق الخاص المتمثل في الاعتذار العلني، تأكيداً على أن المرأة تجد من القضاء ما يمكن أن يعيد لها حقها، ويردع خصومها طالما كانت على حق، خاصة في ظل غطرسة بعض الأزواج والرجال.

وأوضحن في تصريحات إلى «عكاظ» أن طول النظر في بعض القضايا جعلهن يعزفن عن الترافع فيها، خاصة في ظل قلة العائد المادي والحرص الاجتماعي المتمثل في حجم الإساءة التي يتعرض لها المحامي من أطراف الخصومة.

وأكدت الجوهرية الغامدي الباحثة القانونية في جمعية حقوق الإنسان أن الأنظمة القضائية مستفيدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وقضايا الأحوال الأسرية تحظى بأقصى أولويات الاهتمام القضائي بما يتفق مع الأصول الشرعية والنظام الأساسي للحكم الذي اعتبر الأسرة هي نواة المجتمع.

واعتبرت تلك الأنظمة تضمنت حفظ الخصوصية للمرأة والنص على حقوقها والتأكيد على مراعاة جانب المرأة أمثالاً لوصيته عليه الصلاة والسلام، حيث من أبرز تلك المظاهر في الأنظمة القضائية المتعلقة بحقوق المرأة حقها عند التوكيل وعند التحقيق، وحقوقها في المحاكم وعند الترافع، وحقوقها المتعلقة بعقد النكاح، وعند انتهاء عقد الزوجية، فضلاً عن حقوقها عند التنفيذ، إضافة إلى ما جرى عليه العمل في محاكم من تعليمات تصدر من وقت لآخر.

وأوضحت المحامية فريال كنج أن ثمة تطوراً ملحوظاً وواضحاً في صدور الأحكام القضائية التي كانت تصدر في قضايا المرأة عكس ما كان سابقاً، حيث إن الأحكام القضائية الحديثة ضمنت للمرأة حقوقها، وأصبحت تنصفها عما كان عليه في السابق، لاسيما في قضايا الخلع والنفقة والحضانة وفسخ النكاح والولاية والإعالة، والمتوقع والمأمول أن تكون للمرأة قفزات متتالية من كافة الجهات لمزيد من التسهيلات فيما يتعلق بالتنفيذ.

وعزت المحامية نسرين الغامدي الأحكام التي تصدر حالياً لصالح المرأة إلى تطوير الأنظمة وصدور التعليمات التي تؤكد من وقت لآخر على أهمية تسريع البت في قضايا المرأة، وقالت القاعدة الإسلامية العظيمة العدالة والإنصاف التي جاءت وفق نص (إنما النساء شقائق الرجال).

ولفتت إلى التعميم رقم ٨ / ت / ٣١ الذي جاء فيه الحث على سرعة النظر والبت في القضايا الزوجية وإعطائها الأولوية بين القضايا وغيرها من الإجراءات والمعوقات التي تواجهها في الوصول للقضاء والتي أصبح لها استقلال في جميع المحاكم لوجود الأقسام النسائية ومراعاة الخصوصية والسرية في القضايا التي ترفعها المرأة، ومعالجة أي مماثلة تمس حقوق المرأة مع السعي في تفعيل دور السلطة التنفيذية ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية.

وأقرت المحامية ريم العجمي بتطور الأحكام لمصلحة المرأة ومنها القرار الأخير من المجلس الأعلى للقضاء التي يحق لها طلب الأوراق الثبوتية واستخراجها لهم، وكذلك الاهتمام بقضايا المرأة، حيث بات البت أسرع مما كان في السابق بعد أن كانت تظل سنوات في أروقة المحاكم.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## عمل القصيم" ينهي شكوى 150 عاملاً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 ربيع ثاني 1437هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13494240>

الرياض - «الحياة»

أنهى مكتب العمل في عنيزة، شكوى أكثر من 150 عاملاً في إحدى شركات المقاولات بالمحافظة، امتنعوا عن العمل، بسبب التأخر في صرف أجور ساعات العمل الإضافية، وتحمل الشركة العاملين فيها أعباء مالية غير مستحقة لعدم التزامها بشروط ووسائل الصحة والسلامة المهنية بالعمل، والسكن الخاص بالعمالة، وعدم التكفل بمصاريف العلاج. وفور ورود البلاغ إلى مكتب العمل في المحافظة، توجه مفتشو المكتب إلى الموقع، واجتمعوا بكل ممثلي الأطراف للنظر في ملف الموضوع.

وأوضح المدير العام لفرع وزارة العمل في منطقة القصيم تركي المانع، أنه تم الالتقاء بممثلين عن العمالة والاستماع إلى مطالبهم، ومناقشة ممثل الشركة حول مطالب العمالة، مبيناً أنه طلب من العمالة العودة إلى العمل وحضور ممثلهم ومسؤول الشركة إلى مكتب العمل للتحقق من مطالب العمالة، ومدى التزام الشركة بإنهاء مطالبهم. وقال المانع: «بعد المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق أنهى بموجبه العمال امتناع العمالة عن العمل، واستأنفوا عملهم كالمعتاد».



## توعية 200 فتاة و160 أمّاً بأساليب التحرش وتزويدهن بالمهارات الوقائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع ثاني 1437هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120238>

جدة - ضيف الله المطوع

نجح فريق «كفى بي» التطوعي في مبادرته لتوعية 200 فتاة و160 أمّاً بأساليب التحرش والتي من الممكن أن يتعرض لها الأطفال من مختلف المراحل العمرية، وذلك ضمن جهود سبع طالبات من جامعة الملك عبدالعزيز خلال مشاركتهم في مشروع أيا من سواعد وطن، بالتعاون مع غدن للاستشارات وبناء القدرات، بشراكة استراتيجية مع مؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية.

وشهدت المبادرة دراسة أسباب التحرش بالأطفال عبر الاستبيانات الميدانية، وتنظيم عدد من ورش العمل والدورات في المدارس ومراكز الأحياء والحضانات والأماكن العامة، والتي استعرضت قضية التحرش بالأطفال وطرق الوقاية منها وكيفية علاجها، فضلاً عن تزويد الفتيات بالمهارات الوقائية، وحظيت المبادرة بمشاركة مبادرة «نرسم بسمتهم» من ثلث الألعاب، التي ساهمت بتوزيع الألعاب على المستفيدات من المبادرات.

وبحسب عضوات الفريق، فإن المبادرة هدفت لتوعية أولياء الأمور بهذه القضية والحد من مخاوفهم وقلقهم، إلى جانب التوعية بأساليب الوقاية لمساعدة الأبناء والتوجيه المعرفي ورفع الحاجز الديني، واحتواء الوالدين لأبنائهم وتقوية شخصية الأطفال.

يذكر بأن فريق «كفى بي» التطوعي يضم كلا من إيمان حسنين عثمان حسنين، وداليا علي السبيعي، ودينا علي السبيعي، وغدير سعد الخميسي، ومشاعر عثمان أبابكر، وأمانى إبراهيم قيسي، ونسرين أول خير آدم، بمشاركة الإخصائية ميعاد محمد المحميدي.



## توصية برفع جودة الخدمة الشاملة للاتصالات داخل المدن والأحياء "الشورى" يحذر من شبكات التواصل الاجتماعي ويطالب بالحد من تأثيراتها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع ثنى 1437هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120268>

الرياض - عبدالسلام البلوي  
درست لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات في الشورى التقرير السنوي لهيئة الاتصالات للعام المالي 351436، وخلصت إلى ثلاث توصيات طالبت فيها بالحد من تأثيرات وتداعيات شبكات التواصل الاجتماعي السلبية على النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ورفع جودة الخدمة الشاملة للاتصالات داخل المدن وبحث سبل زيادة تحفيز الاستثمار في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع الآليات اللازمة لذلك.  
وتبين من تقرير الهيئة أن عدد مستخدمي الانترنت تجاوز 19 مليون و 600 ألف ما يعادل أكثر من 36% من نسبة السكان، وأشارت لجنة تقنية المعلومات إلى أن تزايد عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية وظهور العديد من المخاطر في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع جراء الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي بين مواطني المملكة، يستدعي عمل دراسات واتخاذ إجراءات تقلل من تلك المخاطر.  
ولأن هيئة الاتصالات هي الجهة التي تهيمن على البنى التحتية لنظم الاتصالات والمعلومات في المملكة وبها المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات المختص بتنسيق جهود الوقاية والتصدي للأخطار والحوادث المتعلقة بالأمن الإلكتروني في المملكة، لذا فهي الجهة المؤهلة لمواجهة تداعيات شبكات التواصل السلبية على النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث القدرة التقنية والبحثية أو من حيث القدرة على اتخاذ مايلزم من قرارات. ولمعالجة الشكاوى المتزايدة من ضعف شبكات الاتصالات طالبت اللجنة التي يرأسها م. ناصر غازي العتيبي الهيئة بإقامة الأبراج في أماكن مناسبة داخل الأحياء بشكل جمالي ومقبول، مع الالتزام بالحد الأدنى من مستويات الإشعاع وفقاً للمعايير التي وضعتها الهيئة الدولية للحماية من الأشعة غير المؤينة، وقد بينت الهيئة للشورى أن النظام الحالي يفرض عليها بناء الأبراج في أماكن محددة على الطرقات العامة وهو ما يحول دون تغطية الكاملة للأحياء والمدن وبالتالي تضرر المواطنين واستياءهم من ضعف شبكة الاتصالات وعدم تغطيتها للعديد من المناطق داخل الأحياء في معظم مناطق المملكة.

## صفحة «تقود زوجاً للسجن»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819938.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

أيدت محكمة الاستئناف، حكماً أصدرته المحكمة الجزائية بجدة، بالسجن خمسة أيام، ضد مقيم أدين بضرب زوجته بالكف، ليصبح الحكم نهائياً وواجب التنفيذ لا طعن أو اعتراض عليه، ويحال للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه. ووفقاً للدعوى -تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه- ادعت سيدة تعرضها للضرب والتهديد بسكين من زوجها، مما تسبب في إصابتها بكدمات ورضوض في الكتف والقدم، حيث قدرت مدة الشفاء بنحو ثلاثة أيام، وأفادت الزوجة أنها أخذت من جيب زوجها مبلغ 25 ريالاً، الذي طالبها لاحقاً بمبلغ 10 ريالات فرفضت، مما دعاها -حسب الدعوى- لضربها بكرسي وعصا وضرب رأسها بالجدار فضلاً عن سبها وشتمها بألفاظ خارجة عن حدود الأدب، زاعمة أن هناك سلوكاً مشيناً للزوج.

وبعدما أكملت هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق مع الزوجة وأحالتها إلى المحكمة، لم تقدم في أي مرة ما يثبت دعواها، فيما أنكر الزوج ضربها وتهديدها والتلفظ عليها، مفيداً أنه حصل بينه وبين زوجته خلاف بسبب تصرفاتها غير المسؤولة، وتحريض أبنائه عليه واتهامه بأمور غير لائقة، لكنه أقر بسحبها عندما أرادت الخروج من المنزل للاستجداء بالجيران، مفيداً أنها أخفت أوراقاً خاصة بعمله بينها شيكات مصرفية وصكوك، وأخبرته أنها تخفي تلك الأوراق لدى كفيل والدها.

كما أنكر الزوج جميع التهم بما فيها السلوك المشين، متهماً زوجته أنها تعاني من التهيؤات، ودحض التقرير الطبي الذي قدمه المدعي العام ويتضمن إصابة الزوجة بكدمات ورضوض.

ورغم قناعة المحكمة بأن ما قدمته الزوجة لا يرتقي إلى البينة إنما هو قرينة على ما قام به زوجها بالاعتداء عليها، إلا أنها حكمت عليه بالسجن خمسة أيام تعزيراً، ليحال الحكم إلى محكمة الاستئناف بعد اعتراض الزوج، حيث تم تأييد الحكم ليصبح واجب النفاذ.

## طلب التماس لإيقاف حكم • الاعتذار العلني • لطلقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819939.htm>

علمت «عكاظ» أن المواطن الذي ألزمه حكم قضائي «مؤيد من الاستئناف» بالاعتذار علناً في صحيفتين محليتين لطليقتة التي تلفظ عليها بألفاظ جارحة، والسجن ستة أشهر و 75 جلد، تقدم بطلب التماس عاجل إلى المحكمة لإعادة النظر في الحكم وإيقاف تنفيذ منطوق الحكم «كونه مازال مطلق السراح».

وأكدت المصادر لـ «عكاظ» أن المحكمة ستبت في طلب الزوج خلال الأيام المقبلة، لافتة إلى أنه رغم أن «الحكم مكتسب القطعية، لكن يحق وفق النظام للمحكوم له أو ضده التقدم بطلب التماس إذا ما تبين أن لديه مستندات أو أدلة أو قرائن جديدة، ولناظر القضية إما قبول الالتماس وإعادة النظر في الحكم مجدداً بالزيادة أو النقصان، أو رفض الالتماس والتمسك



بحكمه والرفع بذلك للاستئناف، كما له حق إيقاف مؤقت للحكم حال اقتناعه بمبررات الالتماس وله حق الأمر بتنفيذ الحكم إذا ما تبين أنه لمجرد كسب الوقت». وحول إعلان اسم المواطن واسم طليقته في إعلاني الاعتذار، أوضحت المصادر أن صيغة الإعلان الذي تضمنه الحكم متروك للخصوم وللجهة الإعلامية، شريطة أن توافق الزوجة على الصيغة. وكشفت مصادر «عكاظ» أن الطليقة المتضررة استقالت من العمل في الفندق، بعد تضرر سمعتها، بعد اتهامها بالخيانة، ووافقت على الحكم، لافتة إلى أن طليقها، بعدما خلعت في وقت سابق، لاحقها بالتلفظ عليها، إلا أن الزوج اعتبر أن الخلافات بينهما بسبب حضانة طفلتهما، وفشلت محاولات الإصلاح بين الطرفين. وبيّنت المصادر أن المحكمة الجزائية رصدت محاولات مماثلة من المتهم خلال جلسات التقاضي لكسب الوقت وتكرار طلب الحضور، ما دفع المحكمة إلى تهديده مرة بالسجن، وأخرى بإحضاره بالقوة الجبرية لتغيبه عن إحدى الجلسات. وبيّنت المصادر أن المتهم بصدد مقاضاة الفندق لتسريبه تسجيلات للمحادثات بينه وبين طليقته.



## جلستان لـ «الخلع» .. وزيادة النفقة إلى 3 آلاف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819940.htm>

عدنان كشفت مصادر مطلعة، سرعة البت في قضايا الخلع والنفقة في الآونة الأخيرة. وأكدت سيدة لـ «عكاظ» أنها حصلت على حكم بخلعها من زوجها عقب جلستين فقط، في حين قالت أخرى سألتها «عكاظ» عن قضيتها، أنها حصلت على حكم سريع بالنفقة بمبلغ 3 آلاف ريال شهرياً، بعدما تخوفت من ألا تتعدى النفقة وفق الأحكام المماثلة سابقاً، مبلغ الـ 500 ريال في أحسن الأحوال.



## الشورى: نزاهة واقعة في التناقض

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=249563&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=249563&CategoryID=5)

الرياض، بريدة: عبدالله الحمدان، فهد الجهني  
غلب مصطلح "التواجد" على تقرير هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، المقدم إلى مجلس الشورى، ما دفع المجلس لانتقاده ووصفه بالسردى، فضلاً عن وقوع الهيئة في تناقض بين التأكيد على حضورها وشكواها من عدم استئجارها الجدية في مكافحة الفساد. من جهته، اتهم عضو المجلس الدكتور عيسى الغيث، الهيئة بأنها ساعي بريد بين المبلغ والجهة المبلغ عنها.  
اكتفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بمصطلح "التواجد" في تقريرها المقدم إلى مجلس الشورى، الأمر الذي جعل المجلس ينتقد التقرير، ويصفه بـ "السردى الخالي من البيانات". وتساءل المجلس عن جدوى بحث اعتمدت عليه "نزاهة"، أجرت بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بعنوان "واقع الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية وجهود التغلب عليه"، أشارت فيه إلى أن إدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية لم تفعل للقيام بعملها بالشكل المطلوب.  
تواجد وحضور

ولفت المجلس إلى أن تقرير الهيئة، يشير إلى أن أهم ما تحقق من أهداف الهيئة، هو "تواجد" الهيئة، وحضورها في أذهان المسؤولين والمواطنين والمتعاملين مع الجهات الحكومية واستشعارهم لجدية الدولة. وقال المجلس- في تقرير اطلعت "الوطن" على نسخة منه- إن الدراسة التي أعدها معهد الإدارة بالتعاون مع نزاها، أشارت إلى عدم وضوح الإجراءات في معظم الجهات الحكومية، التي يجب على الموظف اتباعها، لتجنب أي مخالفات إدارية أو مالية، حيث لاحظ المجلس أن تقرير الهيئة، الذي رفع إلى المجلس لم يبين ما قامت به الهيئة تجاه هذه النتائج التي ظهرت من خلال الدراسة. وطرح المجلس سؤالاً لم تجب عليه الهيئة، وهو: ما هي المعايير والمقاييس التي بنت عليها الهيئة هذه النتيجة، التي ترى أنها من أهم ما تحقق لها "التواجد والحضور"؟. وأضاف المجلس أن هذا يبدو متناقضاً مع ما ورد في تقرير الهيئة نفسه من شكوى الهيئة من أنها وجدت عدم استجابة من الجهات الحكومية، وعدم استشعارهم جدية الدولة في تنفيذ تنظيم مكافحة الفساد والأوامر المتعلقة بذلك.

غياب المعلومات والإحصاءات

وقال المجلس في رده على الهيئة "نتفهم ما ورد في تقاريركم من ضرورة التأكيد على الإسراع في البت في قضايا الفساد، وذلك تنفيذاً لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من سرعة البت في قضايا الفساد، لأهمية ذلك في ردع الفاسدين، وإعلان هيبة الدولة وسلطتها، وتأكيد عزمها على مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين". وأشارت الهيئة في تقريرها المرفوع للمجلس إلى الطلب بسرعة تخصيص دوائر التحقيق في القضايا المتعلقة بالفساد، غير أنه ظهر للجنة، التي اطلعت على تقرير نزاها، أنه اشتمل على سرد للقضايا المتعلقة بالفساد دون تضمين التقرير المرفوع معلومات إحصائية دقيقة حول جرائم الفساد في المملكة، أو بيانات واضحة حول ما آلت إليه الإجراءات في هذه القضايا، كما لم يبين للجنة الخاصة في المجلس، أن الهيئة قامت بإنشاء قاعدة بيانات في هذا الشأن. وأكد المجلس أن من اختصاصات الهيئة تلقي التقارير والإحصاءات الدورية من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، وفق ما تطلبه الهيئة ودراستها، وإعداد البيانات التحليلية بشأنها، واتخاذ ما يلزم حيالها. كما تنص إحدى مواد اختصاصات الهيئة أن نزاها مسؤولة عن "جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد وتصنيفها وتحليلها.



## يصرف 480 مليوناً لـ 27 ألف أسرة.. والعقال يبشّر بنقلة نوعية بعد تأخر دام أشهراً.. "الضمان الاجتماعي" يستأنف صرف المساعدات المقطوعة غداً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<https://sabq.org>

تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي، غداً الاثنين ٤٨٠ مليون ريال مساعدات مقطوعة لنحو ٢٧ ألف أسرة مستحقة للمساعدات.

ويأتي استئناف صرف المساعدات المقطوعة بعد أشهر من تأخر صرفها أكثر من ثلاثة أشهر.

من جهته، كشف محمد العقلا، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي، خلال استضافته برنامج الثامنة على قناة mbc، أن عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي يصل إلى 882 ألف مستفيد، وأن إجمالي الدعم الشهري للشخص يبلغ نحو 2030 ريالاً.

وأكد العقلا أن الضمان الاجتماعي يصرف ملياراً وأربعة مليون ريال للمستفيدين، وبشّر بنقلة نوعية في الضمان الاجتماعي خلال الأشهر القادمة.

## رفع الدعم ورفع الوعي الاستهلاكي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120360>

### راشد محمد الفوزان

بعد صدور قرار رفع الدعم النسبي عن الطاقة، وهو قرار صحيح جداً للمساهمة بتخفيف العبء على الدولة ورفع الوعي أيضاً للاستهلاك الذي وصل مستويات كبيرة أصبح يشكل رقماً كبيراً من الإنتاج الوطني. الآن بعد رفع الدعم النسبي ولازالت الدولة تتحمل تكلفة وعبء أيضاً الدعم فهو لم ينتهِ بالطبع، لننظر بالاتجاه الآخر إلى سلوكنا الاستهلاكي للكهرباء والماء وأيضاً الطاقة للسيارات وما في حكمها"، فأحد القراء ينبهني بالنظر للاستهلاك في "المدارس والمساجد" وأضيف حتى الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات وغيرها، ولكن حين ننظر إلى المساجد والمدارس خصوصاً بحكم عددها الكبير جداً، أعتقد يجب التنبيه والتوعية باستهلاك المياه والكهرباء، وحتى الطرق العامة، الواجب التشديد على كل مسؤول كل بمكانه إما بمسجد أو مدرسة أو جامعة أن ينظر إلى حجم الاستهلاك لهذين المصدرين المهمين، وأيضاً نشر وسائل الترشيد خاصة للمياه بتوفيرها في كل مرفق حكومي وإلزام بتنفيذها وهنا يأتي دور شركة المياه الوطنية بتوفير وسائل الترشيد، وأعتقد أنها لا تقصر بهذا الجانب وتحرص عليه، وحين نقوم بدور ريادي واستراتيجي بهذا الجانب "الترشيد" فنحن نحقق الهدف الأساسي والاستراتيجي لتوجه الدولة وهو الترشيد في الإنفاق وخفض العبء على الدولة وأيضاً نتعلم سلوك الترشيد كل بمكانه، سواء بمنزلك أو عملك أو الشارع أو المرفق الحكومي، وهذا لا يتعارض مع استهلاكنا لحاجتنا، فنحن لنقر أننا نبالغ ونسرف في الصرف والاستهلاك بالمياه والكهرباء، وحين يكون هناك تكلفة أعلى سيتغير سلوكنا الاستهلاكي، وهذا يجب أن يكون منهج الجميع فلا يعني أن تكون قادراً على الدفع المالي أن تستهلك بدون حساب أو بدون ترشيد، فهذه طاقة تهدر بلا عودة خاصة المياه والكهرباء والطاقة. يجب أن نتوافق مع توجه الدولة في الترشيد للطاقة والمياه، وأن لا يقول أحد ليست مسؤوليتي أو أنا قادر على الدفع، بل يجب أن نكون جميعاً صفاً واحداً، وكلنا مسؤولون، ونرشد في الاستهلاك للطاقة والمياه، حتى وإن لم يكن يخصك شخصياً، فحين تكون بمسجد وتجدها تصرف أو غير خاضعة للصيانة يجب أن تبادر وتبلغ، وحين تجد نوراً مفتوحاً بمكان عملك وتغادر أن تغلقه، وهكذا أن تكون لدينا روح المسؤولية، وثقافة الوعي فهي تهمنا جميعاً، وحين نتكاتف بذلك، سنجد وفراً كبيراً وتقليلاً للمصاريف والتكلفة أعلى وهذا ما يجب أن نتعلمه ونعلمه لأولادنا وأجيالنا، فهذه أصبحت مصدراً مهماً للحياة يجب أن نحافظ عليه، والظروف الاقتصادية الحالية وحتى وإن كانت ليست بمرحلة ظروف أزمة اقتصادية عالمية، علينا أن نكون مرشدين باستهلاكنا، وعلى كل وزارة وجهة حكومية أن تبادر بسن قانون ترشيد الاستهلاك، وصيانة دورات المياه ووزارة الشؤون الإسلامية أن تعمل على ذلك بالتنسيق مع شركة المياه الوطنية، وهذا منهج مهم أن نعمل عليه في بلادنا فلا يكفي رفع نسبي للدعم، بل أيضاً رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لوقف الهدر ونحن بحاجة لكل ذلك.

## دور تقنية المعلومات في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ - 18 يناير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4114039>

### د. محمد الخالدي

حسب بيانات البنك الدولي، فإن حجم الفساد في جميع أنحاء العالم يتراوح بين 600 مليار دولار و 1.5 تريليون دولار سنوياً. وفي تقدير آخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الرشوة تحدث في 10% من جميع العقود الحكومية في الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

تسعى كثير من الدول حثيثاً من خلال مبادرات واسعة لتحسين أدوات تكنولوجيا المعلومات المبتكرة في مجال مكافحة الفساد والتشجيع على استخدامها، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية. وعلى سبيل المثال، هناك عدد من المشاريع الرائدة التي تمولها المفوضية الأوروبية لزيادة استخدام الشراء الإلكتروني من خلال تفعيل نظام البيانات الإلكترونية وتبادل الوثائق. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الشراء الإلكتروني هو الحل الأمثل لأنظمة المشتريات الحكومية. وتلعب أنظمة الشراء الإلكتروني دوراً هاماً في الوقاية والكشف عن الفساد والاحتيال؛ لأنها تزيد من مستوى الشفافية، وتعمل على تخزين البيانات بشكل مركزي ومنظم، وتساعد على كشف الفساد وإجراءات التحقيق في حالات كثيرة. وتعتمد المشتريات الإلكترونية على الوسائل الإلكترونية في كل مرحلة من مراحل عملية الشراء. ويشمل ذلك الإعلان أو الإخطار عن المناقصة إلكترونياً، وتقديم العطاءات إلكترونياً، وإرساء المناقصات إلكترونياً، وإجراء المزادات إلكترونياً، واستخدام الكتالوجات الإلكترونية، وتنفيذ أوامر الشراء إلكترونياً، والتعامل مع الفواتير الإلكترونية، والدفع الإلكتروني. ولا يمكن لعملية تأمين المشتريات الحكومية إلكترونياً أن تتم إلا بوجود منصة إلكترونية، تعمل بشكل ديناميكي لتوفير بيئة شرائية في زمن حقيقي تساعد المسؤولين الحكوميين على تبادل المعلومات مع الموردين المحتملين للسلع والخدمات. وتتمثل أهدافها في تبسيط وأتمتة عمليات الشراء، وتوزيع الصلاحيات الشرائية على المستخدمين المخولين، وتوحيد أساليب الشراء، ومراقبة الإنفاق العام، من أجل رفع مستوى الإنتاجية والكفاءة.

ومن أمثلة البرامج الإلكترونية الخاصة بالمشتريات الحكومية: برنامج Tendersure المستخدم في جنوب أفريقيا. وهو برنامج للمناقصات يعمل على الشبكة العنكبوتية، ويهدف إلى تحسين كفاءة عمل المشتريات الحكومية. ويعمل كذلك كأداة لدعم صنع القرار. وهو نظام يسهل تقفي أثر التعاملات الإلكترونية وقابل للتدقيق. ويسمح البرنامج للأشخاص المخولين فقط في معرفة العطاءات المقدمة، مما يساعد على تقليل فرص الفساد. ويوفر البرنامج القدرة على القيام بالفعل الاستباقي وكذلك المتابعة بعد وقوع المخالفة. فعندما يتم اتخاذ قرارات خارج المعايير المعتمدة في نظام المشتريات، فإن البرنامج يرسل تحذيرات فورية إلى الجهات ذات العلاقة. فإذا تم تلافي المخالفات قبل وقوعها، فإنه يمكن تجنب التحقيقات والملاحقات القضائية. ويتم في البرنامج كذلك تسجيل المعلومات الخاصة بالعطاءات ونتائج عمليات التقييم. ويتيح البرنامج سهولة الوصول إلى المعلومات لأغراض التدقيق الذي يسمح للتحقيقات اللاحقة بتوفير أجوبة حول كيفية إرساء المناقصات.

ويوفر النظام القدرة على الرصد، ويقوم بتقييم مدى التزام المؤسسات والإدارات الحكومية بالسياسات العامة لنظام المشتريات. ويمكن تتبع المشاريع المماثلة مقابل ميزانياتها. فالمشاريع التي يبدو أنها تستهلك ميزانياتها بشكل سريع يتم تسليط الضوء عليها. وهذا يسمح للتحقيق أو التدخل في مرحلة مبكرة. ويتميز البرنامج بسلامة البيانات. فالبيانات يتم التقاطها وتخزينها في موقع مركزي، يجعلها في متناول السلطات المعنية، ولا يمكن أن تتعرض للضياع. يتلقى الموردون المحتملون الاتصال المباشر عن طريق البريد الإلكتروني من خلال البرنامج. كما يقوم البرنامج بإرسال الرسائل التلقائية لمقدمي العروض، مما يزيد من الشفافية في عملية الشراء. ويعد البرنامج تقريراً لكل مقدم، يقارن فيه عطاءه مع العرض الفائز. وهذا يتيح لهم معرفة سبب عدم الفوز بالمناقصة. كما يعطي التقرير توصيات لتلافي أوجه القصور مستقبلاً. ويعمل المتقدمون للمناقصة كشرطي في هذا البرنامج. فلو حصل وأثبت أحد المتقدمين أن عرضه كان

متفوقا بشكل واضح على العطاء الفائز، فمن الممكن الطعن في القرار قبل أن يتم إنفاق أية أموال. ويعتبر هذا أهم وظائف البرنامج لمنع وكشف الفساد.

كما يتم إعطاء مقدمي العروض أنفسهم الفرصة لترشيح ممثلين يثقون بهم من داخل مجتمعاتهم للمساهمة في عمليات المراجعة الدورية للنظام وإعداد تقرير حول النتائج التي يتوصلون إليها للمجتمعات التي أتوا منها. ويمكن التحقق من فعالية النظام بمراجعة عينة عشوائية للمناقصات الماضية من قبل الممثلين؛ لضمان أن البرنامج يعمل كما خطط له.

والهدف من تقرير هيئة التدقيق هذه هو بناء الثقة في البرنامج والشفافية في إجراءاته.

وأطلقت روسيا مؤخرا برنامج Bribr لمكافحة الفساد. ويشجع هذا التطبيق الناس على الإبلاغ عن الرشاوى التي قدموها. ويمثل البرنامج طريقة مبتكرة، حيث تم تطوير التطبيق لأجهزة الهواتف المحمولة. ويتم وضع الرشاوى التي يبلغ عنها - حسب مكان وقوعها- من خلال البرنامج على خارطة روسيا الإلكترونية في صفحة البرنامج على الإنترنت. وهو تطبيق مجاني يعطي الفرصة لمعرفة مدى انتشار الفساد. والغرض منه هو خلق وعي وحركة اجتماعية لمقاومة الفساد. ويؤكد البرنامج على بقاء هويات الناس مجهولة من خلال عدم تخزين معلوماتهم الشخصية. ويستخدم البرنامج بعض الإجراءات لتفادي البلاغات الكيدية.



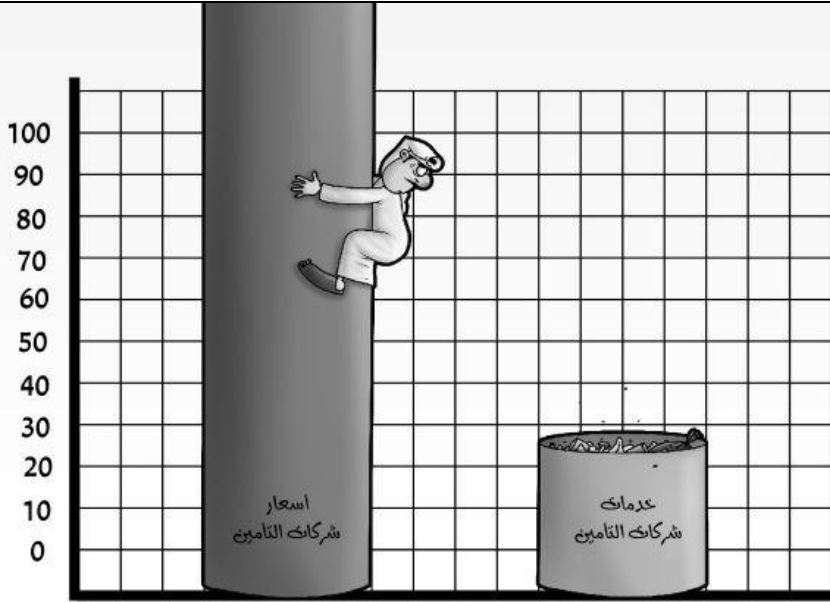
## كاريكاتير



المدينة

المصدر: جريدة المدينة  
الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ -  
18 يناير 2016 م

<http://www.al-madina.com/node/654912>



الحياة

المصدر: جريدة الحياة  
الاثنين 8 ربيع ثاني 1437 هـ -  
18 يناير 2016 م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13492593>